

استشراف تحديات السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي بالاقتصاديات النامية

- إشارة للاقتصاد الجزائري خلال الفترة: 2001-2018 -

Foreseeing the monetary policy challenges in achieving economic stability in developing economies - A reference to the Algerian economy during the period: 2001-2018صلاح محمد¹، بلقطة براهيم²، حريري عبد الغني³ / BELKELLA Brahim² / Hariri Abdelghani³ / Slah mohammed¹¹ جامعة أحمد بن يحيى الوشريس بتيسمسيلت، mohammed.slah@univ-msila.dz² جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، b.belkella@univ-chlef.dz³ جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، a.hariri@univ-chlef.dz

تاريخ النشر: 08/06/2021

تاريخ القبول: 01/06/2021

تاريخ الاستلام: 01/03/2021

ملخص: يعد الاستقرار الاقتصادي في اقتصاد ما من بين الغايات التي يتم توجيه وضبط السياسات الاقتصادية الكلية لتحقيقه، والسياسة النقدية إحدى الأدوات المهمة للسياسة الاقتصادية الكلية والتي يعول عليها كثيرا لضبط الاستقرار الاقتصادي، لكن ما يحول دون ذلك في كثير من الأحيان عوامل اقتصادية تكون بمثابة تحديات للسياسة النقدية ويتعلق الأمر بالتباطؤ الزمني والاقتزان الصحيح والخاطئ للسياسات والتعارض في الأهداف بالإضافة إلى استقلالية البنك المركزي.

من خلال هذه الدراسة فإننا نهدف إلى دراسة مسار السياسة النقدية ومدى تحقيقها للاستقرار الاقتصادي، وقد توصلنا إلى أن السياسة النقدية في الجزائر كانت غير فعالة بالشكل الذي يضمن تحقيق الاستقرار الاقتصادي، والذي تجلّى في ضعف معدلات النمو الاقتصادي وعدم الاستقرار المالي والنقدي وذلك نتيجة ضعف الجهاز الإنتاجي والذي قابله دعم لجانِب الطلب في ظل البرامج التنموية.

كلمات مفتاحية: السياسة النقدية، الاستقرار الاقتصادي، التباطؤ الزمني، التعارض في الأهداف، الكتلة النقدية.

تصنيف JEL : E63, E42

Abstract: Economic stability in an economy is among the goals that macroeconomic policies are directed and controlled to achieve, and monetary policy is one of the important tools for macroeconomic policy that is highly reliable for controlling economic stability, but what prevents this in most cases are economic factors that represent challenges to monetary policy. This is related to the time lag, the correct and wrong combination of policies, conflict of objectives, as well as the independence of the central bank.

Through this study, we aim to study the course of monetary policy and the extent to which it achieves economic stability, and we have concluded that the monetary policy in Algeria was ineffective in a way that guarantees the achievement of economic stability, which was manifested in weak economic growth rates and financial and monetary instability.

Keywords: Monetary policy, economic stability, time lag, conflicting goals, monetary mass.

Jel Classification Codes : E63, E42

Résumé: La stabilité économique dans une économie fait partie des objectifs que les politiques macroéconomiques sont dirigées et contrôlées pour atteindre, et la politique monétaire est l'un des outils importants de la politique macroéconomique qui est largement utilisé pour contrôler la stabilité économique, mais ce qui empêche cela dans la plupart des cas est économique facteurs qui représentent des défis pour la politique monétaire, notamment le décalage dans le temps, la combinaison correcte et erronée de politiques, le conflit d'objectifs ainsi que l'indépendance de la banque centrale.

À travers cette étude, nous cherchons à étudier le cours de la politique monétaire et la mesure dans laquelle elle atteint la stabilité économique, et nous avons conclu que la politique monétaire en Algérie était inefficace d'une manière qui garantit la réalisation de la stabilité économique, qui s'est manifestée par faibles taux de croissance économique et instabilité financière et monétaire.

Mots-clés: politique monétaire, stabilité économique, décalage dans le temps, conflit d'objectifs, masse monétaire. **Codes de classification de Jel :** E63, E42

1. مقدمة:

تحتل السياسة النقدية مكانة هامة بين السياسات الاقتصادية، نظرا للدور الجوهري الذي تلعبه في التأثير على أهم المتغيرات الاقتصادية، كما أنها تعد حولا لمشاكل اقتصادية كالتحكم في كل من معدلي البطالة والتضخم، والعمل على إيجاد حلول لأي اختلال لميزان المدفوعات، ومن ثم تجديد قيمة العملة المحلية، بما يتلاءم مع الأوضاع الاقتصادية، وذلك باستخدامها للأدوات التي تتماشى مع الظروف الاقتصادية إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

والجزائر كغيرها من دول العالم تسعى إلى تحقيق استقرارها الاقتصادي، وجدت نفسها عقب فشل السياسات الاقتصادية المنتهجة مضطرة إلى تغيير توجهها الاقتصادي، فبذلك انتقل الاقتصاد الجزائري من اقتصاد موجه إلى حر، وأصبح الحديث عن السياسة النقدية في الجزائر ممكنا مع صدور قانون النقد والقرض (90 – 10) المعدل والمتمم للأمر (11 – 03) واللذين ظهر فيهما مبدأ الاهتمام والتوسع في استخدام السياسة النقدية وتحديد أدواتها وأهدافها، ومع بداية الألفية الثالثة ظهر تطبيق سياسة نقدية في ظل اقتصاد كلي متميز بمعدل تضخم معتدل، وفائض هام لميزان المدفوعات، ونسبة إيجابية للنمو الاقتصادي من نسب عالية من البطالة، حيث اعتمدت الجزائر على سياسة نقدية توسعية تماشيا مع برامج الإنعاش والدعم الاقتصادي، وتبعاً لذلك تبنت الجزائر العديد من السياسات الإصلاحية التي تهدف إلى إرساء قواعد السوق والتي تستخدم ضمن آليات كوسيلة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، وذلك بالتحكم في الكتلة النقدية وكبح التضخم والعمل على توازن ميزان المدفوعات.

• التساؤل الرئيسي:

بناءً مما سبق ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة والتحكم الجيد فيها تم صياغة التساؤل الرئيسي التالي: "ما التحديات التي تواجه السياسة النقدية كأداة للسياسة الاقتصادية الكلية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي بالجزائر؟

يندرج تحت هذا التساؤل الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:

✓ إلى أي مدى حققت السياسة النقدية في الجزائر أهدافها؟

✓ إلى أي مدى يمكن تحقيق الاستقرار الاقتصادي بناءً على سياسة نقدية غير فعالة في الاقتصاد الجزائري؟

للإجابة على هذا السؤال الرئيسي وكذا التساؤلات الفرعية يمكن صياغة أهم الفرضيات والتي تعتبر كإجابة مبدئية وهي كما يلي:

الفرضية الأولى: هناك تغير محسوس في التوازنات الكلية في الجزائر خاصة فيما يتعلق بالاستقرار الاقتصادي وهذا نتيجة استقلالية بنك الجزائر حسب 03-11.

الفرضية الثانية: تعمل السياسة النقدية على تحقيق أهداف اقتصادية خاصة بها وأهداف عامة خاصة بالسياسة الاقتصادية الكلية وذلك بمجموعة من الأدوات المعروفة حسب النظرية الاقتصادية لكن يكون في ظل استقلالية السلطة النقدية في تحديد وتحقيق أهدافها وبالتالي تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

4- أهمية الدراسة: تنعكس أهمية الدراسة من خلال:

✓ **البعد الاقتصادي:** يتجلى من خلال تحقيقه للتوازنات الاقتصادية والحد من الآثار غير مرغوبة فيها نتيجة الاختلالات الدورية لها أو عدم التحكم في الأهداف من خلال السياسات المطلوبة من المشكلات الاقتصادية وذلك عن طريق التحكم الجيد في المتغيرات الاقتصادية الكلية.

✓ **البعد اجتماعي:** ويتجلى ذلك من خلال تحقيقه للتوازنات الاجتماعية وذلك عن طريق تخفيض معدلات البطالة والتحكم في معدلات التضخم واستقرار العملة مما يسهل عملية الحصول على القروض بتكاليف منخفضة بالنسبة لأصحاب رأس المال، واستقرار تكلفة المعيشة بالنسبة للعائلات.

• أهداف الدراسة:

– الوقوف على العوامل التي تحول دون تحقيق أهداف السياسة النقدية خاصة فيما يتعلق بالاستقرار الاقتصادي.

- تحليل مسار تطور السياسة النقدية من خلال تطبيق البرامج التنموية خلال الفترة 2001-2017 والتي مر بها الاقتصاد الجزائري ومدى حاجتها للتنسيق مع السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي ويتجلى ذلك من مد تحقيق السياسة النقدية لأهدافها خاصة في ظل الغياب الشبه تام لاستقلالية بنك الجزائر.

• حدود الدراسة:

يهدف معالجة إشكالية الموضوع تم تقسيم الدراسة إلى حدود مكانية وأخرى زمانية:

✓ **الحدود المكانية:** لقد قمنا بإسقاط الدراسة على الاقتصاد الجزائري باعتبار الجزائر أحد الدول النامية التي تعاني من المشاكل الاقتصادية وعدم الاستقرار في التوازنات الاقتصادية الكلية من جهة، ومن جهة أخرى تنوع السياسات الاقتصادية المتبعة نتيجة الاختلالات الدورية والأزمات الاقتصادية.

✓ **الحدود الزمانية:** سيتم دراسة هذا الموضوع خلال الفترة 2001 - 2018 وقد تم اختيار هذه الفترة على أساس أنها بداية البرامج التنموية بالإضافة إلى بداية نوع جديد للسياسات الاقتصادية المطبقة في الجزائر والإصلاحات الذاتية من جهة ومن جهة تنوع المشاكل الاقتصادية مما يستدعي تنوع السياسات الاقتصادية لمعالجتها وبالتالي السياسات النقدية المطلوبة.

• منهج الدراسة:

استخدام منهجين أساسيين بمجموعة من الأدوات وهما:

✓ **- المنهج الاستقرائي:** والذي مفاده الانتقال من الخصوصيات إلى العموميات، فقد اعتمدنا على أداة الوصف للأحداث الاقتصادية المتعلقة بتطور الاقتصاد الجزائري خاصة من الناحية النقدية وكل ما يتعلق بالسياسة النقدية من جهة، ومن جهة أخرى التذبذب وعدم الاستقرار في مؤشرات الاستقرار الاقتصادي مما يوحي للعيان أن هناك أزمة اقتصادية سواء في الوقت الراهن أو المستقبل للاقتصاد الجزائري.

✓ **المنهج الاستنباطي:** والذي كان مفاده من الدراسة الانتقال من الأحداث العامة إلى الأحداث الجزئية ومحاولة استنباط النتائج حول ظاهرتي الدراسة وهما السياسة النقدية والاستقرار الاقتصادي، حيث تم الاعتماد في ذلك على التحليل الاقتصادي للظاهرتين وكذا التوصيف لهما من أجل التخصيص والخروج بنتائج تعمم فيما بعد.

معالجة إشكالية الدراسة يتطلب منا معالجة النقاط التالية:

2. التحديد المفاهيمي للسياسة النقدية والاستقرار الاقتصادي:

1.2 تعريف السياسة النقدية:

- تعتبر السياسة النقدية عن الإجراءات اللازمة التي تمكن السلطات النقدية من ضبط عرض النقود أو التوسع النقدي ليطمأن وحاجة المتعاملين الاقتصاديين (قدي، 2005، صفحة 55).

- مجموعة الإجراءات والأدوات التي تعتمد عليها الدولة، من خلال السلطة النقدية بهدف التحكم في عرض النقد بما يحقق الاستقرار النقدي خصوصاً الاستقرار الاقتصادي عموماً. (Bourbonnais, 2006, p. 89)

2.2 مفهوم الاستقرار الاقتصادي:

هناك عدة تعاريف متعلقة بالاستقرار الاقتصادي من بينها ما يلي:

- كما يعرف أنه التمهيد من أجل استعادة التوازن ويتحقق ذلك عندما لا يتجه أي من المتغيرات الاقتصادية إلى التغير بصورة سلبية خلال مدة معينة ويصل إلى حالة التوازن عند تحقيق هذا الشرط (الجبوري، 2014، صفحة 192).

- يعرف على أنه عملية تهدف إلى تحقيق مستويات عالية من التشغيل والاستقرار في المستوى العام للأسعار ومن ثم تحقيق نمو اقتصادي مستقر (شندي، 2016، صفحة 9).

3.2 مؤشرات الاستقرار الاقتصادي:

1- **التضخم:** للتضخم تأثير على باعتباره من المؤشرات الدالة على مستوى استقراره وذلك من خلال التأثير على ميزان المدفوعات، بالإضافة إلى أن التضخم يؤدي إلى عدم استقرار مستويات الأسعار وهذا ما يؤثر على الادخار بسبب عدم ثقة الأفراد في مستويات

الأسعار مما يؤدي إلى تناقص حجم الاستثمارات في البلد، وبالتالي يؤدي ذلك إلى حدوث اختلال يكون سبب في عدم استقرار الأسعار، كما يعتبر معدل التضخم أحد المقاييس الدالة على الأداء الاقتصادي للبلد لهذا تعتمد السياسات الاقتصادية على جعله منخفض قدر الإمكان باعتباره مؤشر واضح للدلالة على استقرار الاقتصاد لأي بلد (حملوي، 2014، صفحة 51).

2- البطالة: يمكن القول بأن السياسة النقدية لها دور في تحقيق العمالة وتخفيض البطالة عن طريق تقوية الطلب الفعال، فعندما تقوم السلطات النقدية بزيادة المعروض النقدي تنخفض أسعار الفائدة، فيقبل رجال الأعمال على الاستثمار فتتخفض البطالة، وبالتالي زيادة الاستهلاك ومن ثم زيادة الدخل (حملوي، 2014، صفحة 52).

3- النمو الاقتصادي: يعتبر النمو الاقتصادي المرآة العاكسة للنشاط الاقتصادي ودرجة تطوره، بحيث يعرف بأنه "الزيادة في الناتج الوطني الإجمالي الحقيقي أو الناتج المحلي الإجمالي بين فترتين أو هو الزيادة المستمرة في دخل الفرد" (غول، 2017، صفحة 191)، وهذا مما يسمح من تحسين قدرته الشرائية ولهذا كل الدول تسعى لتحقيق معدلات نمو اقتصادية عالية، كما يعتبر النمو الاقتصادي هدف من أهداف السياسة الاقتصادية الكلية ويتحقق عن طريق الزيادة المستمرة لقدرات الإنتاج الوطنية من السلع والخدمات، إذ كلما كان معدل النمو الاقتصادي الوطني أكبر من معدل النمو السكاني كان أفضل في سبيل رفع مستوى المعيشة للأفراد (فرجي، 2004، صفحة 28). وبالتالي فإن حساب معدل النمو ينطلق من التغير الذي يحصل في الناتج المحلي الخام PIB من سنة إلى أخرى (محمد، 2005/09/08، صفحة 165).

4- التوازن المالي: يمكن القول أن الميزانية العامة أهمية كبيرة في الاقتصاد حيث يتم الاعتماد على الضرائب كنوع من أنواع الإيرادات التي يتم استخدامها لتمويل النفقات والتي لها تأثير إيجابي في العديد من المجالات الاقتصادية حيث يوجه جزء منها لزيادة الاستهلاك خاصة للفئة العاطلة عن العمل، مما يساهم في بناء مشاريع استثمارية تسمح بالقضاء على مشكلة البطالة، وهذا ما يمكن للدولة من تحقيق زيادة في معدلات النمو الاقتصادي مما يعني تحقيق استقرار الاقتصاد، غير أن العديد من الدول خاصة النامية منها تسعى إلى تحقيق عجز الموازنة من خلال ترشيد النفقات وزيادة الإيرادات وبصفة خاصة الدول التي انتهجت برامج صحيحة من طرف صندوق النقد الدولي (حملوي، 2014، صفحة 52).

5- التوازن الخارجي (ميزان المدفوعات): يمكن القول أن ميزان المدفوعات يعتبر أحد أهم أدوات التحليل الاقتصادي الذي يعتمد عليها في معرفة الوضعية الاقتصادية للدولة باعتباره يضم المعاملات الاقتصادية خلال فترة معينة خاصة فيما يتعلق بهيكل الصادرات والواردات، حيث أنه عند تحقيق ميزان المدفوعات وبصفة خاصة الميزان التجاري فائضا فهذا يعني أن الاقتصاد في وضعية جيدة مما يعني تحقيقه لمعدلات نمو مرتفعة تساهم في انعاش الاقتصاد وبالتالي تحقيق استقرار اقتصادي على المستوى الكلي (حملوي، 2014، الصفحات 53-54).

3. مسار السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2001-2017):

تنبهت الجزائر على غرار الدول الأخرى إلى أهمية اعتماد سياسة نقدية تستند إلى قوانين وأطر منظمة تصدر عن البنك المركزي، وبناء نظام مالي ومصرفي سليم يضمن استقرار المستوى العام للأسعار وزيادة معدلات النمو الاقتصادي، حيث مرت السياسة النقدية في الاقتصاد الوطني الجزائري بعدة تحولات وتغيرات من خلال أوامر وأنظمة وقوانين، تنظم وتحكم سيرورة تنفيذ السياسة النقدية.

1.3 السياسة النقدية خلال الفترة 2001-2004:

دخل الاقتصاد الجزائري مرحلة تطويرية جديدة تزامنت مع الارتفاع المتواصل والكبير في أسعار النفط، مما جعلته يعيش في بحبوحة مالية، بحيث تبنت السلطات النقدية خلال هذه الفترة إصلاحات، كان لها واقعها وأثرها على مسار السياسة النقدية والتي نلخصها كما يلي (بوشنب، 2015، صفحة 94):

✓ الأمر رقم 01-01 المؤرخ في 27 فيفري 2001 أدخل هذا الأمر بعض التعديلات على قانون النقد والقرض 90-10، حيث مس هذا القانون الجوانب الإدارية في تسيير البنك المركزي دون المساس بصلب القانون ومواده المطبقة.

✓ الأمر رقم 03-11، المؤرخ في 26 أوت 2003 جاء بعد ما تيقنت السلطات الجزائرية من الضعف الذي لازال يتخبط فيه أداء الجهاز المصرفي خاصة بعد فضيحتي بنك الخليفة وبنك الصناعة والتجارة الجزائري.

تميزت هذه الفترة بتطبيق الجزائر برنامج تنموي والذي يتمثل في برنامج الإنعاش الاقتصادي وهو عبارة عن برامج متوسط الأجل امتد إلى أربع سنوات (2001-2004) بحيث يهدف هذا البرنامج لتحقيق الاستقرار الوطني من خلال توفير مناصب الشغل والتحكم في معدلات التضخم وزيادة حجم الاستثمار، وفي خلال هذه الفترة شهدت السياسة النقدية تطورات مهمة من خلال تحليل تطور الكتلة النقدية ومقالاتها وأهم أدوات السياسة النقدية.

1.1.3 تطور الكتلة النقدية ومقالاتها خلال الفترة (2001-2004):

الجدول 1: تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2001-2004) الوحدة: مليار دج

السنوات	M ₁	M ₂	أشياء النقود
2001	1238.5	2473.5	1235.0
2002	1416.3	2901.5	1485.2
2003	1643.5	3299.5	1656.0
2004	2165.6	3644.4	1478.7

المصدر: بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 05، ديسمبر 2008، ص 11.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه، أن كتلة النقدية في تطور مستمر من سنة لأخرى، حيث قدرت M1 سنة 2001 بـ 2473.5 مليار دج، أما سنة 2002 بلغت 2901.5 مليار دينار وذلك بسبب ارتفاع قيمة الأرصدة الخارجية الصافية من 1313.6 مليار دج إلى 1742.7 مليار دج سنة 2002 بنسبة نمو تقدر بـ 32.66%، ثم انتقلت M2 إلى 3354.4 مليار دج سنة 2003 بمعدل نمو 13.7% مقارنة سنة 2002، وذلك بسبب التراكم المتزايد للدخار المالي لجزء من عائدات صادرات قطاع المحروقات ومداخيل الأسر، وكذلك ارتفاع الودائع لأجل بالعملة الصعبة.

الجدول 2: تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2001-2004) الوحدة: مليار دج

السنوات	قروض للدولة	قروض للاقتصاد	الموجودات الخارجية
2001	569.7	1078.4	1310.8
2002	576.6	1266.8	1755.7
2003	423.4	1386.2	2342.6
2004	-20.16	1535.0	3119.2

المصدر: - بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 05، ديسمبر 2008، ص 10. بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 11، سبتمبر 2010، ص 10.

بلغت القروض الموجهة للدولة لسنة 2001، بـ 569.7 مليار دج سنة 2001، وفي سنة 2003 سجلت القروض المقدمة للدولة انخفاضاً بلغت قيمة 423.4 مليار دج مقارنة مع سنة 2002، حيث استمر التراجع للقروض المقدمة للدولة في سنة 2004 حيث وصل إلى 20.16 مليار دج، وهذا التراجع يعبر عن تحول القروض المقدمة للدولة إلى مستحقاتها الصافية لها (حقوق) لدى النظام المصرفي. وعرفت القروض المقدمة للاقتصاد ارتفاعاً من سنة لأخرى حيث قدرت سنة 2001 بـ 1078.4 مليار دج زيادة بـ 17.47%، أما سنة 2003 فبلغت 1386.2 مليار دج وذلك بسبب السيولة الفائضة لدى البنوك منذ سنة 2002 التي أدت إلى زيادة حجم القروض المقدمة للاقتصاد. بلغت الموجودات الصافية سنة 2001 بـ 1310.8 مليار دينار، واستمر في الارتفاع لتدخل سنة 2003 إلى 2342.6 مليار دج، ويعود سبب الارتفاع المسجل في الأصول الخارجية الصافية إلى ارتفاع أسعار المحروقات. وفي نفس هذه الفترة (2001-2004).

2.1.3 تحليل تطور أدوات السياسة النقدية في الجزائر للفترة (2001-2004):

- سعر إعادة الخصم: الجدول 3: تطور معدل إعادة الخصم في الجزائر للفترة (2001-2004) الوحدة: (%)

السنوات	2001	2002	2003	2004
معدل إعادة الخصم %	6	5.5	4.5	4

المصدر: بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 05، ديسمبر 2008، ص 19.

من خلال الجدول نلاحظ أن معدل إعادة الخصم في انخفاض تدريجي حيث وصل سنة 2001 إلى 6%، لينخفض سنة 2002 ليصبح 5.5%، أما سنة 2003 وصل إلى 4.5%، ليصل سنة 2004 إلى 4%، ويرجع هذا الانخفاض إلى تحسين الوضعية المالية للبنوك مما يؤدي بها الإحجام عن طلب إعادة التمويل لدى البنك المركزي.

- الاحتياطي الإجباري: ويمكن توضيحه في الجدول التالي:

الجدول 4: تطور معدل الاحتياطي الإجباري في الجزائر للفترة (2001-2004) الوحدة (%)

السنوات	2001	2002	2003	2004
معدل الاحتياطي الإجباري %	3	4.25	6.25	6.5

المصدر: بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 17، ماي 2012، ص 9.

من خلال الجدول نلاحظ ارتفاع في نسبة الاحتياطي الإجباري حيث وصل سنة 2001 إلى 3% ثم انتقل إلى 4.25% و 6.25% و 6.5% خلال سنتي 2002 و 2003 و 2004 على التوالي، ويعود بسبب هذا الارتفاع في هذه النسبة إلى الارتفاع المفرط في السيولة المصرفية.

2.3 السياسة النقدية خلال الفترة 2005-2009:

تعتبر الفترة (2005-2009) مرحلة معاكسة في توجه السياسة النقدية باعتماد السلطة النقدية سياسة نقدية توسعية، من خلال انتهاج الدولة سياسة مالية توسعية وذلك عبر برنامج دعم النمو الاقتصادي، حيث تجلى فحواه مواصلة ما تم البدء فيه من تخطيط، كما سجلت هذه المرحلة عودت الحيوية للنشاطات الاقتصادية المختلفة حيث سجل تراجع البطالة وارتفاع نسبة النمو خارج المحروقات، وعرفت المؤشرات النقدية الكلية تحسنا كبيرا.

1.2.3 تطور الكتلة النقدية ومقالاتها خلال الفترة (2005-2009):

سوف يتم توضيح هذا التطور من خلال دراستنا لتطور الكتلة النقدية ومقالاتها في الجزائر خلال الفترة محل الدراسة.

الجدول 5: تطور الكتلة النقدية في الجزائر للفترة (2005-2009) الوحدة: مليار دج

السنوات	M ₁	M ₂	أشياء النقود
2005	2437.5	4070.5	1632.9
2006	3177.8	7827.6	1649.8
2007	4233.6	5994.6	1761.0
2008	4964.	6956.0	1991.0
2009	4949.8	7178.7	2228.9

المصدر: بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 05، ديسمبر 2008، ص 11. بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 11، سبتمبر 2010، ص 11.

من خلال الجدول نلاحظ زيادة في حجم الكتلة النقدية M₂ حيث بلغت سنة 2015 ما قيمته 4070,5 مليار دج لترتفع سنة 2006 بقيمة 7827,6 مليار دج، واستمرت في الارتفاع مقارنة بسنة 2005 حيث قدرت بـ (5994,6، 6956,0، 7178,7) مليار دج للسنوات (2007، 2008، 2009) على التوالي.

الجدول 6: تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2005-2009 الوحدة: مليار دج

السنوات	قروض للدولة	قروض للاقتصاد	الموجودات الخارجية
2005	6933.2	1779.8	4179.7
2006	1304.1	1905.4	5515.0
2007	2193.1	2205.2	7415.1
2008	3627.3	2615.5	10246.9
2009	396.7	3086.5	10886.0

المصدر: بنك الجزائر، النشرة الإحصائية، رقم 5، ديسمبر 2008، ص 11. بنك الجزائر، النشرة الإحصائية، رقم 11، سبتمبر 2010، ص 11.

قدّرت القروض الموجهة للدولة سنة 2005 إلى (6993.2) مليار دج و (1304.1) مليار دج سنة 2006، و 2193.1 مليار دج 2007 و 3627.3 مليار دج سنة 2008 و (396.7) مليار دج سنة 2009. أما القروض الموجهة للاقتصاد سجلت في سنة 2005 قيمة 1779.8 مليار دج، ثم ارتفعت، قيمتها سنة 2006 إلى 1905.4 مليار دج، وفي سنة 2007 قدرت بـ 2205.2 مليار دج، حيث استمر

هذا النمو القوي المسجل في القروض للاقتصاد، ومن المهم الإشارة إلى أنه في سنة 2008 تراقف لتعزيز انتعاش القروض للاقتصاد مع بداية دورة تنازلية في وتائر توسع الكتلة النقدية M2، كما القروض للاقتصاد في سنة 2009 بـ 3086.5 مليار دج. قدرت قيمة الأصول في سنة 2005 بـ 4179.7 مليار دج وارتفعت سنة 2006 إلى 5515.0 مليار دج واستمرت في الارتفاع سنتي 2007 و2008، حيث بلغت نسبة الزيادة في السنتين على الترتيب 34.46% و38.18% وذلك بسبب ارتفاع أسعار المحروقات حيث واصلت الارتفاع في سنة 2009 لتصل إلى 10886.0 مليار دج.

2.2.3 تطور أدوات السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2005-2009):

الجدول 7: تطورات معدل إعادة الخصم في الجزائر للفترة (2005-2009) الوحدة (%)

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009
معدل إعادة الخصم %	4	4	4	4	4

المصدر: بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 11، سبتمبر 2010، ص 19.

نلاحظ من خلال الجدول أن معدلات إعادة الخصم ثابتة من سنة 2005 إلى 2009 وهذا على يدل على تحسن في مستويات التضخم، وانعدام التمويل لدى بنك الجزائر.

الجدول 8: تطور معدل الاحتياطي الإجباري خلال الفترة (2005-2009) الوحدة (%)

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009
معدل الاحتياطي الإجباري %	6.5	6.5	6.5	8	8

المصدر: بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 11، سبتمبر 2010، ص 17.

بلغت نسبة الاحتياطي لسنة 2005 و2006، و2007 بـ 6.5% حيث ارتفعت هذه النسبة من 6.5% إلى 8% سنة 2008 و2009، وهذا راجع إلى حالة السيولة المفرطة التي عرفتها المنظومة البنكية وتدخل السلطة النقدية بهدف امتصاص السيولة الزائدة لدى البنوك.

3.3 السياسة النقدية خلال الفترة (2010-2014): تميزت الفترة (2010-2014) بوضع مالي متين للاقتصاد الجزائري وذلك بفضل وجود وفرة مالية جيدة ومريحة بفعل ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية، خلال هذه الفترة جاءت تعديلات مست قانون النقد والقروض 90-10 ومن بين التعديلات التي نص عليها هذا القانون ما يلي:

✓ الأمر 04-10 المعدل والمتمم للأمر 11-03 المتعلق بإصلاح هام لإطار السياسة النقدية وتعزيز الإطار العملياتي لها المؤرخ في 26 أوت 2010 (موقاري، 2015، صفحة 137)، وتضمن ما يلي (بوشنب، 2015، الصفحات 95-96):

- إعفاء بنك الجزائر من العمليات المرتبطة بنشاطات من كل الضرائب أو الحقوق أو الرسوم أو الأعباء الجبائية مهما تكن طبيعتها.

- تمثل مهمة بنك الجزائر في الحرص على استقرار الأسعار وتوفير أفضل الشروط في ميدان النقد والقروض والصرف والحفاظ عليها، لنمو سريع للاقتصاد مع السهر على الاستقرار النقدي والمالي.

- تدعيم الرقابة الداخلية للمصرف والمؤسسات المالية وتأطير المخاطر ما بين المصارف والسيولة.

- يحرص بنك الجزائر على السير الحسن لنظم الدفع وفعاليتها وسلامتها.

وخلال هذه الفترة تم تطبيق برنامج توطيد النمو الاقتصادي للفترة 2010-2014، الذي جاء في ظل إعادة الإعمار الوطني التي انطلقت قبل 10 سنوات ببرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، في إطار استكمال المشاريع الكبرى وتحسين التنمية البشرية، ارتفاع معدلات النمو، إنشاء مناصب شغل جديدة لخريجي الجامعات، انخفاض معدل التضخم وحدوث استقرار نقدي (صالح ومخناش، 2013/03/12-11، صفحة 9).

1.3.3 تحليل تطور الكتلة النقدية ومقالاتها في الجزائر للفترة (2010-2014) :

الجدول 9: تطور الكتلة النقدية في الجزائر للفترة (2010-2014) الوحدة: مليار دج

السنوات	M ₁	M ₂	أشياء النقود
2010	5638.5	8162.8	2524.3
2011	7141.7	9929.2	2787.5
2012	7681.5	11015.1	3333.6
2013	8249.8	11941.5	3691.7
2014	9580.2	13663.9	4083.7

المصدر: - بنك الجزائر النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 22 جوان 2013، ص 11. بنك الجزائر النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 30 جوان 2015، ص 11.

بلغ متوسط الكتلة النقدية M2 خلال الفترة (2010-2014) ما قيمته 13,4% حيث وصلت M2 إلى 11941.5 مليار دج نهاية ديسمبر 2013، مقارنة سنة 2012 التي بلغت نهاية ديسمبر ما قيمته 11015,14 مليار دج وفي نهاية جوان سنة 2013 بلغت 11261,44 مليار دج أي معدل سنوي قدره 8,41% منها 6,04% تخص السداسي الثاني، وهو ما يوضح لنا تباطؤ في العرض النقدي (التوسع) التي شهدتها سنة 2012 بـ 10,94% مقابل 19,91% سنة 2011، بالإضافة إلى تباطؤ وتيرة التوسع النقدي للمجموع M2 والذي انخفض معدله إلى 10,17% في نهاية 2013 مقابل 16,59% في 2012.

الجدول 10: تطور مقابلات العرض النقدي في الجزائر للفترة (2010-2014) الوحدة: مليار دج

السنوات	قروض للدولة	قروض للاقتصاد	الموجودات الخارجية
2010	3510.9	3268.1	11997
2011	3406.6	3726.5	13922.4
2012	3283.8	4297.5	14940.4
2013	3235.4	5156.30	15225.16
2014	3428.1	5223.2	16287.2

المصدر: - بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 22، جوان 2013، ص 10. بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 30، جوان 2015، ص 10.

بلغ صافي الموجودات الخارجية خلال سنة 2010 بـ 11997 مليار دينار نهاية سنة 2010، حيث ارتفعت هذه الأخيرة بـ 10,2%، وحسب الوضعية النقدية لسنة 2011 عودت التوسع النقدي خلال تلك الفترة ما أدى إلى نمو كبير لقروض الاقتصاد وزيادة معتبرة للموجودات الخارجية التي بلغت خلال السداسي الثاني من سنة 2011 زيادة بـ 10,36% وهذا ما يوضح صلابه الوضعية المالية الخارجية. عرفت الموجودات الخارجة نهاية ديسمبر 2013 ما قيمته 15225.16 مليار دينار مقابل 19439.79 مليار دينار سنة 2012، و 4742.67 مليار دينار نهاية جوان 2013 مقارنة بسنة 2012 التي بلغت 4287.64 مليار دينار، و 3726.51 مليار دينار في ديسمبر 2013 في حين قدرت قروض الدولة خلال سنة 2014 ما قيمته 3428.1 مليار دينار.

2.3.3 أدوات السياسة النقدية في الجزائر خلال (2010-2014):

- معدل إعادة الخصم: الجدول 11: تطور معدل إعادة الخصم في الجزائر للفترة (2010-2014) الوحدة (%)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014
معدل إعادة الخصم %	4	4	4	4	4

المصدر: بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 26، جوان 2014، ص 19.

ومن خلال الجدول نلاحظ أن معدل إعادة الخصم بقي ثابت طيلة السنوات من 2010 إلى سنة 2014.

الجدول رقم 12: تطور معدل الاحتياطي الإجمالي (2010-2014) الوحدة (%)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014
معدل الاحتياطي الإجمالي %	9	9	11	12	12

المصدر: بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 26، جوان 2014، ص 17.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن معدل الاحتياطي الإجمالي بلغ سنتي 2010 و 2011 نسبة 9% ليرتفع سنة 2012 إلى 11%، كما تم تعديل معاملها نحو الارتفاع في منتصف ماي 2013 ليبلغ 12% وكل ذلك قصد تعزيز دور السياسة في التحكم، وفي سنة 2014 بقي ثابتا عند 12%.

4.3 مسار السياسة النقدية 2015-2018: عرفت الفترة 2015-2018 نمو ضعيف أو شبه منعدم في الكتلة النقدية حيث أدى انخفاض في فائض السيولة خلال هذه الفترة إلى تغيير جذري في إدارة السياسة النقدية. كانت تكمن إدارة السياسة النقدية منذ مدة طويلة في امتصاص فائض السيولة المصرفية من خلال أدوات الامتصاص وتسهيلات الودائع، ثم اتجهت، نحو استعمال أدوات ضخ السيولة لضمان إعادة تمويل النظام المصرفي (بنك، سبتمبر 2017، صفحة 129).

1.4.3 تحليل تطور الكتلة النقدية ومقابلاتها في الجزائر خلال الفترة (2015-2018):

الجدول 13: تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2015-2018) الوحدة: مليار دج

السنوات	M ₁	M ₂	أشباه النقود
2015	9261.1	13704.5	4443.4
2016	9407.0	13816.3	4409.3
2017	10266.1	14974.6	4708.8

المصدر: بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2017، جويلية 2018، ص 148.

عرفت سنتي 2015 و2016 نمو ضعيف أو شبه منعدم للكتلة النقدية M₂ حيث بلغ هذا النمو سنة 2015 (0,13%)، وهذا راجع للانخفاض القوي لودائع لأجل لقطاع المحروقات، أما في سنة 2016 بلغ نمو الكتلة النقدية (0,79%) M₂ ومصدر هذا الانخفاض يمكن في ودائع القطاعات خارج المحروقات بنسبة (-3,2%) بينما ارتفعت ودائع قطاع المحروقات بنسبة (2,6%)، أما في سنة 2017 نمت الكتلة النقدية M₂ ب (8,3%) وهذا راجع للارتفاع القوي لودائع تحت الطلب على مستوى المصارف بنسبة 20,1% مقابل (6,8%) لودائع لأجل.

الجدول 14: تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2015-2018 الوحدة: مليار دج

السنوات	قروض للدولة	قروض للاقتصاد	الموجودات الخارجية
2015	567.5	7277.2	15375.4
2016	2682.2	7909.9	12596.0
2017	4691.9	8880.0	11227.4

المصدر: بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 38، جوان 2017، ص 10.

عرفت صافي الموجودات الخارجية تقلصا قويا بنسبة (18,1%) منتقلة من 15375,4 مليار دينار في 2015 إلى 12596,6 مليار دج سنة 2016، أما سنة 2017 كانت نسبة التقلص 10,9% حيث بلغ صافي الموجودات الخارجية 11227,4 مليار دينار، وهو ما يمثل عموما في ظرف يتميز باستقرار شبه كلي لقيمة الدينار مقابل العملة الأمريكية، وفي سنة 2016 عرفت القروض الموجهة للدولة ارتفاعا قدره 37,2% منتقلة من 567,5 مليار دينار سنة 2015 إلى 2682,2 مليار دينار سنة 2016 تحت أثر تقلص قوي لاستحقاقات الدولة على بنك الجزائر وارتفاع لمستحقات المصارف على الدولة، أما في سنة 2017 عرفت ارتفاعا من جديد قدره 74,9% منتقلا من 2682,2 مليار دج سنة 2016 إلى 4691,9 مليار دينار سنة 2017 تحت أثر تزايد مستحقات بنك الجزائر على الخزينة العمومية، كما نلاحظ تزايد مستمر لقروض الاقتصاد خلال سنة 2017 ب 12,3% ب مقابل 8,4% في 2016 بالغة 8880,0 مليار دينار.

2.4.3 تحليل تطور أدوات السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2015-2018 :

- معدل إعادة الخصم: يمكن توضيحه من خلال الجدول التالي:

الجدول 15: تطور معدل إعادة الخصم في الجزائر خلال الفترة 2015-2017 الوحدة: (%)

السنة	2015	2016	2017	2018
معدل إعادة الخصم %	4	3.5	3.75	3.75

المصدر: بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 42، سبتمبر 2018، ص 19.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن معدل إعادة الخصم بلغ سنة 2015 إلى 4% لينخفض 3,5% سنة 2016 حيث شهدت هذه الفترة إعادة تنشيط عمليات إعادة خصم السندات الخاصة والعمومية وخفض معدلها مع الاستعداد للمباشرة في عمليات السوق المفتوحة في بداية سنة 2017.

- الاحتياطي الإجباري: يمكن توضيحه من خلال الجدول التالي:

الجدول 16: تطور الاحتياطي الإجباري في الجزائر خلال الفترة 2015-2017 الوحدة: (%)

السنة	2015	2016	2017	2018
معدل الاحتياطي %	12	8	4	8

المصدر: بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 42، سبتمبر 2018، ص 17. النشرة الإحصائية الثلاثية جوان 2019.

معدل الاحتياطي الإجباري بلغ 12% في سنة 2015 لينخفض سنتي 2016 و 2017 بمعدل 8% و 4% على التوالي.

4. إنعكاس أداء السياسة النقدية على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في الجزائر:

1.4. التضخم كمؤشر للاستقرار الاقتصادي:

1.1.4 تطور التضخم: يعتبر التضخم مؤشر لمستوى التغيرات العامة للأسعار، فأسابه في الجزائر ليست نقدية فقط بل إن أسبابه هيكلية ومؤسسية كذلك، حيث أنه ومع إصدار قانون النقد والقرض 10/90 ودخوله حيز التطبيق ابتداء من سنة 1990، بدأ اعتبار الأسعار متغيراً أساسياً في الاقتصاد وذلك باتباع أسلوب التحرير التدريجي للتضخم المكبوت (لوشان، 2013، صفحة 135). حيث تميزت الفترة 2001-2017 بارتفاع أسعار المحروقات ودخول الاقتصاد في وضعية مالية حرجية، مما مكن من التخلص من عبئ المديونية والتحكم التدريجي في ظاهرة التضخم بواسطة سياسة نقدية أساسها التدخل المباشر لاحتواء الظاهرة (مخاليف، 2017، صفحة 159)، وفي هذه الفترة أيضاً تبنى بنك الجزائر سياسة نقدية توسعية تزامنت مع تطبيق برامج الإنعاش الاقتصادي لتحقيق معدلات نمو اقتصادية معتبرة في حدود مقبولة من التضخم، ويمكن تتبع تطور معدلات التضخم خلال فترة الدراسة من 2001 إلى غاية 2017 من خلال الجدول والشكل المواليين:

الجدول 17: تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (2001-2017) الوحدة: (%)

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
معدل التضخم %	4.2	1.4	4.3	4	1.4	2.3	3.7	4.9	5.7
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
معدل التضخم %	3.9	4.5	8.9	3.26	2.92	4.8	6.4	5.7	4.3

المصدر: البنك الدولي: على الموقع: <https://databank.albankaldwali.org> - بنك الجزائر، حوصلة حول التطورات النقدية والمالية لسنة

2016 وتوجهات سنة 2017، تدخل بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني، فيفري 2018، ص 18. إحصائيات أخرى لبنك الجزائر 2018.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن معدل التضخم شهد تذبذباً ملحوظاً في بداية الألفية الثالثة حيث بلغ سنة 2001 (4.2%) وهذا ما صاحبه نمو الكتلة لنقدية بنسبة 22.3% وذلك بسبب الزيادة في الارصدة النقدية الصافية وإطلاق برنامج الإنعاش الاقتصادي، ثم انخفض سنة 2002 حيث بلغ 1.4% وهذا بفعل تراجع نمو المجمع إلى 17.30%، ثم ارتفع سنتي 2003 و 2004 حيث بلغ على التوالي 4.3% و 4% وهذا راجع لفائض السيولة المصرفية ونتيجة لتطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي، وقد استطاع البنك المركزي التحكم في هذا المشكل باستعمال أداة استرجاع السيولة وتسهيله الوديعة المغلة للفائدة (معمري و سعدون، 2016، صفحة 128)، ثم عاد للانخفاض من جديد بين سنتي 2005 و 2007 وهذا راجع إلى الصرامة في تطبيق السياسة النقدية، وسرعان ما ارتفع ثانية سنة 2009 حيث قدر بـ 5.7% وهذا راجع لارتفاع التضخم المستورد نتيجة للأزمة المالية حتى بلغ سنة 2012 نسبة 8.9% وهذا بسبب ارتفاع تكاليف الإنتاج والاستيراد والفوائض المالية التي حققتها الجزائر خلال تلك الفترة من العوائد البترولية المرتفعة، ولكن عاد للانخفاض سنتي 2013 و 2014 حيث بلغ نسبته على التوالي 3.26% و 2.92% وذلك بسبب تقلبات أسعار البترول وتراجع عائداته، ومع رجوع أسعار البترول للارتفاع النسبي يعود معدل التضخم ليرتفع معها من سنة 2015 ليصل 5.6% سنة 2017، ليرف بعدها تراجع في سنة 2018 بـ 1.3%.

2.1.4 إنعكاس السياسة النقدية على التضخم في الجزائر:

لقد تعزز دور السياسة النقدية في ضبط معدلات التضخم بعد صدور الأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض، الذي جعل الهدف النهائي للسياسة النقدية هو الاستقرار النقدي عن طريق استقرار الأسعار من أجل ضمان الاستخدام الفعال لأدوات السياسة النقدية قام بنك الجزائر في سنة 2003 بتحسين برمجته النقدية بمجالات دورية حيث وضع مجاميع النقود القاعدية في المقدمة كهدف وسيط للسياسة النقدية (عبد اللطيف، 2008، صفحة 119).

إن قدرة السلطات النقدية في معالجة التضخم يعود إلى السياسة النقدية الصارمة التي كانت تهدف إلى مراقبة توسع الكتلة النقدية بالحد من التدفق النقدي بضبط نسب معدل الفائدة ونسب إعادة الخصم ومعدل الاحتياطي الإجباري وغيرها، أي اتباع سياسة متشددة في إدارة الطلب، حيث كان لهذه السياسة فضلا في تراجع معدلات التضخم (بوشنب، 2015، صفحة 98)، ولهذا اتبع بنك الجزائر عدة أدوات للقضاء أو التخفيف من حدة التضخم أهمها:

معدل إعادة الخصم: يعتبر معدل إعادة الخصم أهم أداة في يد السلطات النقدية، يتدخل بها بنك الجزائر للتحكم في حجم القروض الممنوحة من طرف البنوك التجارية وبالتالي التحكم في حجم المعروض النقدي، ولقد حدد قانون النقد والقرض 10-90 شروط عمليات إعادة الخصم لدى بنك الجزائر، وأيضا الأمر 11-03 المؤرخ في 26 أوت 2003 نص على إمكانية قيام بنك الجزائر بهذه العملية، أما الشروط والكيفيات فيحدها النظام الصادر عن مجلس النقد والقرض (معمرى و سعدون، 2016، صفحة 123)، يتم تعديل معدل إعادة الخصم كل سنة وذلك بسبب النمو الشديد للكتلة النقدية نتيجة لتحرير الأسعار، ولتخفيف من حدة التضخم قام البنك المركزي برفع معدل الخصم من نسبة 7.5% سنة 1989 إلى 10.5% سنة 1990، ليصل 15% كحد أقصى خلال سنة 1994، واستمر في الانخفاض حتى سنة 2002 حتى وصل 5.5%، والسنوات التي ارتفع فيها معدل الخصم شهدت ارتفاعا في معدل التضخم فزيادة معدل إعادة الخصم يكون من أجل التأثير على المقدرة الاقتراضية للبنوك التجارية للتأثير على سيولتها والتي تلجأ بدورها إلى رفع معدلات الفائدة المطبقة على القروض أو الودائع أو خصم الأوراق التجارية، وفي خلال سنتي 2003 و 2004 استمر الانخفاض في معدل إعادة الخصم إلى 4.5% و 4% على التوالي (يوسف، 2016، الصفحات 186-187)، وهذا دليل على تحسن مستويات التضخم في الجزائر وانعدام إعادة التمويل لدى بنك الجزائر، وهو الأمر الذي تهدف من خلاله السلطات النقدية إلى إتباع سياسة توسعية لإنعاش الاقتصاد ومعالجة الفجوات الركودية، بالإضافة إلى تحفيز البنوك على الاقتراض من البنك المركزي، وذلك بتخفيض معدل إعادة الخصم، والذي يتقاضاه على قروضه للجهاز المصرفي، وكذلك فإن سعر إعادة الخصم كمعدل لتدخل بنك الجزائر، يعد سعرا توجيهيا، وبانخفاضه تهدف السلطة النقدية لتوجيه أسعار الفائدة للانخفاض، وهي سياسة توسعية.

آلية الاحتياطي الإجباري: تؤدي هذه الآلية دور مهما في التحكم في السيولة المصرفية بارتكازها على تجميد جزء من الودائع التي تحصلت عليها البنوك في حساب لدى البنك المركزي، وتعتبر سياسة الاحتياطي الإجباري في الجزائر من الآليات الرقابية التي استحدثها القانون 10/90، إذ خصصها بمادة قانونية صريحة، حدد فيها صلاحيات بنك الجزائر في فرض هذه النسبة بقيمة لا تتعدى 28% إلا في حالات الضرورة المنصوص عليها قانونا (رايس، 2013، صفحة 200)، وأدرجها الأمر 03-11 ضمن أدوات السياسة النقدية باعتبارها الضمان الأول للمودع وأداة للسياسة النقدية ذات فعالية كبيرة، إن رفع معدل الاحتياطي الإجباري منذ 2002، وكذا من سنة 2008، 2009 ثم في سنتي 2010 و 2011، يعتبر تشديدا من السلطات النقدية على فعالية هذه الوسيلة في تأثير على سيولة البنوك من خلال الرفع التدريجي لنسبة الاحتياطي الإجباري وهي تبلغ حاليا 12%، وذلك وفقا للتعليمية رقم 02-2013 الصادرة بتاريخ 2013/04/23 المعدلة والمتممة للتعليمية رقم 02-2004 المؤرخة في 2004/05/13 المتعلقة بنظام الاحتياطات الإجبارية، ويمكن رفع هذه النسبة لامتناس جزء من حجم السيولة الغير موظفة في البنوك تفاديا لما ينجر عليه آثار تضخمية في حال توجيهها إلى قروض غير مجدية.

سياسة السوق المفتوحة: سمح قانون النقد والقرض المتاجرة في السندات العمومية التي لا تتجاوز مدة استحقاقها ستة أشهر أي لا تتعدى المبلغ الاجمالي لهذه السندات 20% من الإيرادات العادية للدولة التي ظهرت في الميزانية المالية السابقة والسندات الخاصة القابلة لإعادة الخصم من قبل البنك المركزي، وتمت أول عملية لسوق المفتوحة 30 ديسمبر 1996 والمتمثلة في شراء بنك الجزائر لسندات عمومية لا تتجاوز مدتها ستة أشهر بمبلغ إجمالي يقدر بـ 4 ملايين دج بمعدل فائدة متوسط قدره 14.94%.

2.4. النمو الاقتصادي كمؤشر للاستقرار الاقتصادي

شهدت الجزائر اصلاحات اقتصادية ونقدية عميقة لسياسة الانعاش الاقتصادي، والتي تعتبر ذات توجه كينزي بعد اصلاحات نقدية مدعمة بذلك سياساتها الاقتصادية العامة حيث تركز على تدعيم الانفاق الكلي وزيادة الطلب الكلي لأجل زيادة

نمو الناتج المحلي. إن النمو الاقتصادي في الجزائر تحكمه عوامل خارجية أكثر منها داخلية (تقلبات سعر برميل البترول وسعر الصرف في السوق الدولي)، وهذا ما جعل دور السياسة النقدية هو امتصاص فائض السيولة الزائدة لضبط معدلات التضخم التي تقع عائقا أمام النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية ، ويقاس معدل النمو بدرجة تطور الناتج الداخلي الخام.

1.2.4. تطور النمو الاقتصادي من خلال الفترة (2001-2017):

خلال الفترة (2001-2004) تم تطبيق برنامج دعم الانعاش الاقتصادي والذي وضع من اجل اطلاق النمو والحفاظ عليه يتضمن تحقيق نمو الناتج الداخلي الحقيقي الخام لا يقل عن 5% سنويا وتوفير 850000 منصب شغل خلال هذه الفترة، أما خلال الفترة (2005-2009) تابعة الحكومة الجزائرية برنامج تكميلي لدعم النمو، هدفه وضع أكبر قدر ممكن من الاستثمارات المحلية والأجنبية لتسريع وتيرة النمو وبالتالي التقليل من ظاهرة البطالة وتضييق فجوة الفقر عن طريق انشاء مناصب شغل في مختلف القطاعات، وجاء هذا البرنامج في ظروف حسنة يعيشها الاقتصاد الجزائري من خلال الانفراج المالي بحيث اهتم هذا البرنامج بالتشغيل والصحة والاشغال العمومية، كما شهدت الفترة (2010-2014) تطبيق برنامج توطيد النمو الاقتصادي حيث يعتبر استراتيجية مكمل للبرامج السابقة هدفه تحديث الاقتصاد وخلق التوازن والحد من البطالة، حيث تميزت هذه الفترة ما بعد الازمة المالية بتأثر الاقتصاد الوطني بانخفاض الطلب العالمي على المحروقات الذي ادى الى التأثير على معدلات النمو الاقتصادي وتذبذبها خلال هذه الفترة.

أما خلال الفترة (2015-2017) فقد تم اكمال البرنامج السابق بدأ تنفيذه بداية 2015 وتتمحور اهداف منح الأولوية للمنتوج الوطني من أجل التخلص من تبعية المحروقات. ترقية وعصرنة الاستثمار، والفلاحة وترقية النمو والتشغيل، بلوغ نمو قوي للناتج المحلي الخام بمستوى نمو الصادرات خارج المحروقات والاهتمام بقطاع الفلاحة والريفية وغيرها من الأهداف، والجدول التالي يوضح تطور النمو الاقتصادي خلال الفترة 2001- 2017 :

الجدول 18: تطور النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2001- 2018 الوحدة (%)

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
معدل النمو الاقتصادي%	2.1	4.1	6.9	5.9	5.1	2	3	2.4	2.4
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
معدل النمو الاقتصادي%	3.6	2.9	3.3	2.8	3.3	3.8	3.3	2.6	1.4

المصدر: تقارير بنك الجزائر 2001-2019.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن معدل النمو بدأ من سنة 2001 بمعدل 2,1% إلى أن وصل 6,90% سنة 2003، وتعتبر هذه النسبة اعلى نسبة سجلها معدل النمو وهذا نتيجة تحسن إنتاج كافة القطاعات تم يعود الانخفاض ابتداء من سنة 2004 بمعدل 5,20% وصولا لسنة 2006 أين بلغ 2%، وفي سنة 2008 بلغ معدل النمو 2,4% مقابل 3% سنة 2007، وعلى الرغم من تراجع الطلب العالمي وأسعار النفط التي لوحظت في 2009 تحت تأثير الأزمة الاقتصادية العالمية، بقي معدل النمو الاقتصادي مستقرا عند 2,4% وذلك بسبب الأداء الجيد في قطاعات أخرى. وخلال السنوات 2010 إلى غاية 2014، شهدت معدلات النمو تذبذبا حيث بلغ في سنة 2012 معدل 3,3% وقد تراجع سنة 2013 ليبلغ 2,8%، ليكون النشاط الاقتصادي قد سجل نمو عادلا لذلك المسجل في 2011. وفي سنة 2015 تواصل توسع النشاط الاقتصادي على نفس وتيرة سنة 2014، وهذا راجع إلى زيادة الطلب الداخلي والأداء الجيد لقطاع الخدمات المسوقة والبناء والزراعة، فقد بلغ معدل النمو حوالي 3.8% سنة 2015 على نفس وتيرة 2014 والذي قدر بـ 3.3%. في سنة 2016 بقي النشاط الاقتصادي الوطني قويا نسبيا، معبرا بالنمو المعتبر لقطاع المحروقات بالرغم من التراجع القوي في نمو إجمالي الطلب الداخلي من حيث القيمة، فبلغ إجمالي الناتج الداخلي 17406.8 مليار دينار، من حيث الحجم، أما الناتج الداخلي بـ 3.3% في تراجع طفيف مقارنة نسبة 2015، أما سنة 2017 عرفت تباطأ في النشاط الاقتصادي الوطني المقاس بمعدل نمو إجمالي الناتج الداخلي بشكل ملحوظ بسبب التراجع القوي لتوتيرة توسع قطاع المحروقات، بحيث قدر إجمالي الناتج الداخلي بـ 18906.6 مليار دج، فبلغ معدل النمو الاقتصادي في هذه السنة 2.6% مقابل 3.3% سنة 2016.

2.2.4. معدل السيولة في الاقتصاد الجزائري (M2/PIB):

يعبر هذا المؤشر عن وضعية السيولة في الاقتصاد الوطني، وقد شهد هذا المؤشر تراجع سنة 2000 وذلك بسبب توقف تحويل مبالغ إعادة الجدولة إلى نقود، والحد من لجوء البنوك التجارية لإعادة التمويل من البنك المركزي وذلك برفع معدل الاحتياطي الإجباري والتضييق من نافذة الخصم، إذ أصبح فائض السيولة على مستوى البنوك التجارية أمرا مثيرا للانشغال، مما خلق صعوبة كبيرة لواضعي السياسة النقدية، لأن الأمر يتعلق بالاستقرار النقدي والمالي والقطاع الإنتاجي، إلا أنه مع ارتفاع الكتلة النقدية M2 أكثر من الناتج الداخلي الإجمالي PIB كان له الأثر السلبي على معدل السيولة التي سجلت ارتفاعا إلى غاية نهاية 2007 (ريغي، 2014، صفحة 62)، ويمكن توضيحه في الجدول التالي:

الجدول 19: تطور معدلات السيولة في الجزائر خلال الفترة (2001-2017) الوحدة: (%)

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
معدل السيولة (M2/PIB)	58.52	64.10	62.90	59.3	53.8	56.7	64.4	63.3	72.96
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2017
معدل السيولة (M2/PIB)	69.1	68.4	69.5	71.70	79.42	82.1	79.4	79.2	79.2

المصدر: تقارير بنك الجزائر 2004-2008-2012-2017.

من الجدول أعلاه نلاحظ أن مؤشر سيولة الاقتصاد في ارتفاع مستمر، حيث شهد معدل السيولة ارتفاعا من سنة إلى أخرى بداية من سنة 2001 إلى غاية 2015، حيث سجل 58,52% و 82,1% سنة 2001 و 2015 على التوالي، ومن أسباب ارتفاع السيولة الشروع في تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) الذي تطلب ضخ أموالا جديدة في الاقتصاد الوطني من أجل تمويل عمليات التنمية، وبرنامج دعم النمو (2005-2009)، وبرنامج توطيد النمو (2010-2014)، هذا الارتفاع في سيولة الاقتصاد ذو دلالة على الاستعمال المفرط للنقود في العمليات الاقتصادية، وكذلك نتيجة التمويلات الحكومية للمشاريع الاقتصادية الضخمة، واستمرار نمو الكتلة النقدية، أين بلغ معدل السيولة سنة 2009 مقدار 71,96% ثم 69,05% سنة 2010، و 71,75% سنة 2013، و 79,42% سنة 2014، و 82,1% سنة 2015، ثم انخفض في سنتي 2016 و 2017 بنسب قليلة حيث بلغ 79,4% و 79,2% على التوالي.

3.4. البطالة كمؤشر للاستقرار الاقتصادي:

لم تساهم السياسة النقدية قبل بداية الألفية الثالثة ولا سيما خلال فترة الإصلاحات الاقتصادية في تخفيض معدلات البطالة وخلق مناصب شغل، وهذا ما تبرره السياسة النقدية الانكماشية المطبقة إلى غاية نهاية برنامج التعديل الهيكلي والتي كانت تبحث عن الاستقرار الاقتصادي من خلال سياسة خفض الطلب لتحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار، مما انعكس بالسلب على الاستثمار والعمالة، ومعدل النمو الاقتصادي، وقد ظلت معدلات البطالة مرتفعة مع مطلع الألفية الثالثة بسبب الآثار التي خلفتها برامج الإصلاح الاقتصادي التي كانت تبحث عن الاستقرار الاقتصادي من خلال سياسات تخفيض الطلب الكلي (بوشنب، 2015، الصفحات 96-97)، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول 20: تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 2001-2017 الوحدة: (%)

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
معدل البطالة %	27.3	25.66	23.72	17.65	15.3	12.3	13.8	11.3	10.2
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
معدل البطالة %	10	10	11	9.8	10.6	11.2	10.5	11.7	11.7

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات www.ons.dz

من خلال الجدول والمخطط نلاحظ أن نسبة البطالة خلال الفترة الممتدة من 2001 إلى 2009 عرفت تراجعا محسوسا مقارنة بالسنوات السابقة، حيث انتقلت من 27,3% سنة 2001 إلى 10,2% سنة 2009، ويعود ذلك إلى إطلاق الحكومة لبرنامج الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي والذي تزامن مع الارتفاع أسعار البترول، واستقرت معدلات البطالة عند مستوى 10% خلال الفترة 2010-2014 وذلك لإطلاق الحكومة لبرنامج ثالث لا يقل أهمية عن البرنامجين السابقين وهو البرنامج التكميلي لدعم النمو، أما السياسة النقدية خلال هذه الفترة لم يكن لها دور فعال في تخفيض معدلات البطالة بسبب

توجهاته الانكماشية حيث كانت تهدف إلى امتصاص فائض السيولة عن طريق أدواتها غير المباشرة، أما الفترة الممتدة من سنة 2015 إلى 2018 عرفت ارتفاع في معدل البطالة من 11,2% إلى 11,7% مقارنة بالسنوات الأخرى، ويعزى هذا الارتفاع إلى الإجراءات التقشفية التي اتخذتها الحكومة المتمثلة في تجميد التوظيف مؤقتا باستثناء بعض القطاعات الحساسة، وهذا نتيجة لانخفاض أسعار المحروقات .

4.4. التوازن المالي كمؤشر للاستقرار الاقتصادي:

تعد الموازنة العامة إحدى الأدوات الناجعة المستعملة بين الحكومات لتنفيذ برامجها التنموية وتحقيق الأهداف الرامية إلى تعزيز معدلات النمو الاقتصادي في الرفاهية والانسجام الاجتماعي، كما يعتبر تحقيق التوازن في الميزانية العامة من أبرز الأهداف التي تسعى السياسة النقدية إلى تحقيقها بالتعاون والتنسيق مع السياسة المالية، ومن خلال هذا عرفت الموازنة العامة في الجزائر فائضا كبيرا ومتواصلا خلال الفترة الممتدة بين (2001-2008) لتسجل عجز موازني خلال السنوات الموالية فانتهاج سياسة إنفاقية توسعية أدت إلى تزايد كبير في حجم الإنفاق العام خصوصا وأن الجزائر شرعت في برامج دعم الإنعاش الاقتصادي عبر عدة مراحل خلال هذه المرحلة وهو ما يتطلب غلafa ماليا ضخما يساهم بشكل كبير في ارتفاع النفقات العامة، وفي ما يلي جدول يبين تطور رصيد الموازنة العامة خلال الفترة (2001-2017):

الجدول 20: تطور رصيد الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2001-2017) الوحدة: مليار دج

السنوات	النفقات العامة	الإيرادات العامة	رصيد الميزانية العامة	PIB/BS
2001	1321,00	1505,5	5184,0	4,36
2002	1550,60	1603,2	652,0	1,16
2003	1766,20	1974,5	208,3	6,38
2004	1891,80	2229,7	337,9	5,55
2005	2052,00	3082,8	1030,8	13,63
2006	2453,00	3639,9	1186,9	13,96
2007	3108,5	3687,8	579,3	6,19
2008	4191,0	5111,5	920	9,05
2009	4226,3	3676,0	-570,3	-5,72
2010	4466,9	4392,9	-74	-0,62
2011	5853,6	5790,1	-63,6	0,40
2012	7058,1	6339,3	-718,2	-4,43
2013	6092,1	5940,9	-152,1	-0,40
2014	6980,2	5719,0	-1261,2	-7,33
2015	7656,3	5103,1	-2553,2	-13,36
2016	7383,6	5042,2	-2341,4	-12,6
2017	5535	4740	-795	-6,4

المصدر: تقارير بنك الجزائر 2008، 2015، 2017.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن فائض رصيد الميزانية سجل انخفاضا سنيا 2001 و 2002، حيث بلغ مقدار 184,5 مليار دج و 52,6 مليار دج على التوالي مقارنة بسنة 2000، وبنسبة 4,36% و 1,16% لسنتي 2001 و 2002 على التوالي، والسبب في ذلك يرجع إلى انخفاض أسعار البترول وكذا انخفاض الجباية البترولية، وفي خلال الفترة 2003-2006 عرف رصيد الميزانية ارتفاعا من 208,3 إلى 1186,9 مليار دج، أي بنسبة 6,38% إلى 13,96% من الناتج المحلي الإجمالي، ويرجع ذلك إلى ارتفاع أسعار البترول وارتفاع الجباية البترولية، وبالتالي ارتفاع إجمالي الإيرادات العامة خلال هذه الفترة، وبعد الانخفاض الذي سجله رصيد الميزانية سنة 2007 بمقدار 579,3 مليار دج، عاود الارتفاع سنة 2008 إلى 920 مليار دج، أي بنسبة 9,05% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 6,19% سنة 2007، وهذا نتيجة لارتفاع الإيرادات العامة بوتيرة متناقصة جدا مقارنة بارتفاع الكبير الذي سجلته في السنوات السابقة، أي أنها خلال هذه الفترة الممتدة (2001-2008) قادرة على تغطية النفقات العامة والارتفاع الملحوظ في النفقات العامة مرده انتهاج سياسة مالية إنفاقية توسعية تمثلت في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو.

أما فيما يخص الفترة (2009-2017) فقد شهدت عجزا في الميزانية العامة، حيث كانت 2009 نقطة تحول في رصيد الموازنة حيث قدر بـ 570.3 مليار دج، أي بنسبة 5,72% من الناتج المحلي الإجمالي، وهذا نتيجة انخفاض أسعار النفط في تلك الفترة مما أثر على إجمالي الإيرادات والنفقات، أما في سنتي 2010 و2011 انخفض العجز إلى 74 و63.5 مليار دج على التوالي مقارنة بسنة 2009، أي بنسبة 0,62% و0,4% من الناتج المحلي الإجمالي على التوالي، ويفسر هذا الانخفاض نتيجة لتراجع أسعار البترول بالإضافة إلى البرامج المطبقة خلال الفترة (2010-2014)، وهذا من خلال ارتفاع النفقات بوتيرة متناقصة ويمكن اعتبارها بداية انكماش لتطبيق سياسة تقشفية في ظل تأثيرات الأزمة الاقتصادية، وفي سنة 2012 ازداد رصيد الميزانية عجزا، حيث بلغ 718,8 ومليار دج، ويرجع ذلك إلى ارتفاع الكبير للنفقات الإجمالية من 5853.6 سنة 2011 إلى 7058.1 مليار دج سنة 2012 وهي سنة الصدمة الخارجية وهذا بسبب غياب سياسة ترشيد الإنفاق العام وضعف كفاءتها، ثم عاد العجز ليتقلص مرة أخرى خلال سنة 2013 إلى 151.2 مليار دج، وهذا نتيجة لتراجع النفقات العامة خلال هذه السنة مقارنة لما كانت عليه سنة 2012.

وخلال سنتي 2014 و2015 ارتفع العجز الموازني بشكل كبير حيث انتقل من 1261.2 إلى 2553.2 مليار دج نتيجة ارتفاع النفقات خلال هذه الفترة، وفي سنتي 2016 و2017 عرف العجز الموازني تقلصا حادا منتقلا من 12.6% إلى 6.4% من الناتج المحلي الإجمالي على التوالي، أي سجل العجز من 2341.4 مليار دج سنة 2016 إلى 795 مليار دج سنة 2017، هذا نتيجة ارتفاع متوسط سعر البترول من 45 دولار في 2016 إلى ما يقارب 54 دولار في 2017، وارتفاع الأرباح المسددة من طرف بنك الجزائر لفائدة الخزينة العمومية، مما أدى إلى ارتفاع معتبر في إيرادات الميزانية وشبه استقرار للنفقات العمومية (بنك، سبتمبر 2017، صفحة 57).

5.4. التوازن الخارجي كمؤشر للاستقرار الاقتصادي:

إن حجم السيولة النقدية التراكمية الذي عرفه الاقتصاد الجزائري منذ مطلع الالفية الثالثة والتبعية المفرطة للمحروقات في مجال التصدير، وزيادة كمية وقيمة الواردات وزيادة الحجم الموازني وتفاقم الاختلالات الهيكلية وغيرها، وضعت السياسة النقدية أمام مجموعة من التحديات ظهر عنها عدة مخاطر أهمها التضخم، تراجع معدلات النمو، اضطراب ميزان المدفوعات وغيرها، فاعتماد الجزائر على الصادرات والمحروقات بنسبة كبيرة جعل وضع ميزان مدفوعات رهينة لتقلبات أسعار المحروقات في الأسواق الدولية، هذا ما جعل السياسة النقدية غير قادرة على المحافظة على استقراره نظرا لارتباطه بمتغيرات تتحكم فيها عوامل خارجية أكثر منها داخلية، ولهذا يعد ميزان المدفوعات من أهم الأدوات والمؤشرات التي تعتمد عليها الدولة في وضع سياستها الاقتصادية حيث أن اختلاله سواء كان فائضا أو عجز سيؤثر على الاقتصاد الوطني، والجدول الموالي يوضح تطور ميزان المدفوعات للفترة (2001-2017)

الجدول 22: تطور رصيد ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (2001-2017) الوحدة: مليار دج

السنوات	رصيد ميزان المدفوعات	السنوات	رصيد ميزان المدفوعات
2001	6.1	2010	15.32
2002	3.65	2011	20.142
2003	7.5	2012	12.057
2004	-9.25	2013	0.133
2005	16.94	2014	5.881-
2006	17.73	2015	27.57-
2007	19.55	2016	26.3-
2008	36.99	2017	23.3-
2009	3.86	2018	15.82 -

المصدر: بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي، الجزائر، 2004، ص 79.

بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي، الجزائر، 2009، ص 90. بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي، الجزائر، 2015، ص 55. بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي، الجزائر، 2017، ص 55. بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي، الجزائر، 2019، ص 55.

من خلال الجدول نلاحظ أن الاقتصاد الجزائري شهد نهوضا بمستوى أداء الاقتصاد الكلي بفضل برنامج الإنعاش الاقتصادي، حيث عرف ميزان المدفوعات فائضا معتبرا بداية من سنة 2001 ليبلغ ذروته سنة 2008 حيث بلغ 36.99 مليار دولار، ويعود هذا الفائض إلى ارتفاع أسعار البترول من 23.12 دولار إلى أن وصلت إلى 99.97 دولار للبرميل سنة 2008، الذي انجر عنه ارتفاع حصيلة الصادرات البترولية من 18.5 مليار دولار سنة 2000 إلى 77.19 مليار دولار سنة 2008، (الجوزي، 2012، صفحة 232)، وكذلك إلى فعالية البرامج التي طبقتها الجزائر خلال هذه الفترة، لكن تراجع هذا الفائض سنة 2009 أين بلغ 3.86 مليار دولار، وهذا بسبب الأزمة المالية العالمية وتراجع أسعار البترول، حيث بلغ 62.25 دولار كمتوسط سنوي (الجزائر، 2012/2011، صفحة 67)، ثم بدأ يتحسن بعد ذلك ليبلغ 15.58 و20.14 مليار دولار في سنة 2010 و2011 على التوالي، ثم بدأ يسجل رصيد ميزان المدفوعات انخفاضا خلال الفترة (2012-2014)، حيث سجل 12.06 و0.13 مليار دولار خلال سنتي 2012 و2013 على الترتيب، الفائض المسجل في سنة 2013 كان ضعيفا مقارنة بسنة 2011 و2012، هذا ما يترجم، على وجه الخصوص، التآكل الواضح للفائض في الادخار على الاستثمار الذي ميّز السنوات الثلاثة عشر الأخيرة من هذا الجانب، فإن سنة 2013 تماثل سنة 2009، لكن في غياب صدمة خارجية مجسدة بانخفاض أسعار المحروقات (الجزائر، 2012/2011، صفحة 65)، ليواصل انخفاضه حيث سجل عجزا سنة 2014 والمقدر بـ5.88 مليار دولار، نتيجة تراجع أسعار البترول إلى 100.77 دولار من نفس السنة، وخلال الفترة (2015-2017) شهد الاقتصاد الجزائري تدهور حاد في سوق النفط الذي بدأ من سنة 2014 فسجل عجز في رصيد ميزان المدفوعات وهذا أدى إلى انخفاض في كميات المحروقات، حيث نلاحظ أن رصيد الميزان التجاري سجل عجزا خلال السنوات 2015 و2016 و2017 حيث بلغ 27,29 مليار دولار و26,229 مليار دولار و22.096 على التوالي وذلك بسبب انخفاض صادرات المحروقات.

5. تحديات تحقيق الاستقرار الاقتصادي بتطبيق السياسة النقدية في الاقتصاديات النامية.

1.5. **التعارض بين الأهداف:** رغم أن كثير من الأهداف متناسقة بعضها البعض مثل هدف العمالة المرتفعة مع النمو الاقتصادي أو استقرار سعر الفائدة مع استقرار الأسواق المالية، لكن هذا التناسق لا يتحقق دائما، فهدف استقرار المستوى العام للأسعار قد يتعارض مع هدف استقرار سعر الفائدة ومستوى العمالة المرتفعة في الأجل القصير، فعندما يكون الاقتصاد في حالة رواج وبطالة منخفضة، فإن التضخم وأسعار الفائدة (من خلال شراء السندات) فسوف يرتفع، وإذا أقدم البنك المركزي على منع ارتفاع سعر الفائدة من خلال شراء السندات فسوف يرتفع السعر السوقي للسندات، وبالتالي ينخفض سعر الفائدة السوقي.

2.5. **التباؤ الزمني في تحقيق الأهداف:** إن التباؤات الزمنية هي ظاهرة تؤثر في نتائج السياسات الاقتصادية، ويقصد بالتباؤ الزمني لسياسة النقدية المدة الفاصلة ما بين تحديد الهدف النهائي للسياسة النقدية وتحقيقه، وتحقيق الهدف يتطلب اتخاذ جملة من الإجراءات التي تحتاج مراحل أو مدد زمنية لاختيارها والبدء بتنفيذها. يتطلب تحقيق أهداف السياسة النقدية مدة زمنية من الصعوبة التكهّن بمداهم والتغيرات فيها، ويبدأ هذا المسار منذ ظهور الحاجة لتنفيذ سياسة نقدية معينة، وحتى الأهداف النهائية المحددة لهذه السياسة وهذا ما يعرف بالتباؤات الزمنية في السياسة النقدية والذي قد يحصل إثناء انعكاسا في المسار الاقتصادي بحيث تصبح الإجراءات التي تم تنفيذها لتحقيق هدف معين غير متناسبة مع الأوضاع المستجدة أي أنه يمكن أن تكون السياسة النقدية ذات أثر مضاد وعامل عدم استقرار، وعليه فإن السياسة النقدية لا تكفي أن تكون فعالة فقط، وإنما يجب أن تؤثر في النشاط الاقتصادي ضمن مدة زمنية أقصر بالمقارنة مع طوال مرحلة الدورة التي قد ينعكس خلالها مسار الدورة الاقتصادية في حالة انعدام اجراءات السياسة النقدية المتبعة. (صلاح، قرواط، و زلاقي، 2018، صفحة 64)

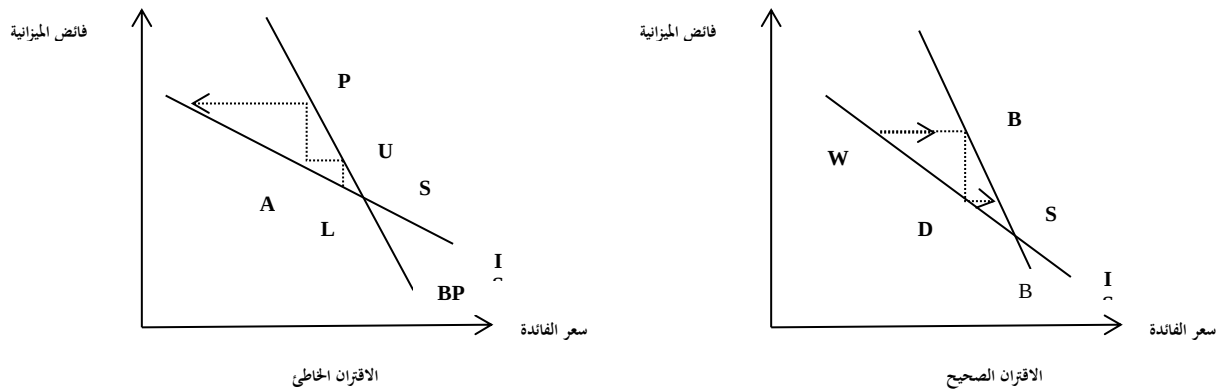
3.5. **استقلالية البنك المركزي:** إن استقلالية البنك المركزي تعني التمتع بحرية إدارة السياسة النقدية دون ضغوطات السلطة التنفيذية أو التشريعية، بتطبيق المعايير النقدية المتعارف عليها، فإنه يعتبر الأكثر كفاءة وانضباطا من غيره، حيث يستطيع تحقيق استقرار في مستوى الأسعار ومكافحة التضخم إذا كان أكثر استقلالية، وتؤكد هذه الفكرة دراسة PARKIN et BADE على 12 دولة، مع التنبيه لأهمية تنسيقه مع السلطات السليمة له المتمثلة في السلطة التنفيذية، فالبنك المركزي يتحاشى تمويل عجز الميزانية بالسياسة النقدية، ويرتبط هذا بمدى استقلالية التي وضعت لها عدة مؤشرات لقياسها. (خليل، صفحة 172).

4.5 الاقتران الصحيح والخاطئ للسياسة النقدية والمالية:

يجب أن تقتزن السياسات بالأهداف لتكون أكثر تأثيراً، وبالتالي إذا تم تخصيص خاطئ للسياسات الاقتصادية فإنه يهدد استقرار النشاط الاقتصادي، فقد أشار "مندل" إلى التخصيص السليم لسياسات الاقتصاد الكلية يتمثل في تخصيص السياسة النقدية (سعر الفائدة) التوازن الخارجي، بينما تخصيص السياسة المالية لتحقيق التوازن الداخلي، وسبب ذلك يعود إلى أن السياسة النقدية لها أثر على ميزان المدفوعات من خلال سعر الفائدة على حركة رؤوس أموال الدولة بالمقارنة مع تأثيرها على المتغيرات الاقتصادية الداخلية، بينما السياسة المالية العكس.

أ- الاقتران الخاطئ: يتمثل في استخدام السياسة المالية من أجل التوازن الخارجي بينما السياسة النقدية للتوازن الداخلي، فعند تخصيص أكبر قدر من فائض الميزانية (السياسة المالية) من أجل التوافق مع العجز في ميزان المدفوعات ينتقل الاقتصاد إلى النقطة U، وهذا يحدث توازن في ميزان المدفوعات واختلال داخلي، ومن أجل العودة يتم تخفيض أسعار الفائدة (السياسة النقدية) فيتحول الاقتصاد إلى النقطة A، من خلال هذه الإجراءات نلاحظ أ السياسة المالية للتوازن الخارجي والسياسة النقدية إلى التوازن الداخلي يقود الاقتصاد إلى نقطة أبعد من التوازن الأصلي.

الشكل 1: الاقتران الصحيح والخاطئ للسياسة النقدية والمالية.



المصدر: محمد بن البار، أثر السياسة النقدية والمالية على التضخم في الجزائر خلال الفترة (1986-2014)-دراسة تحليلية قياسية-، أطروحة دكتوراه، تخصص علوم اقتصادية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2017، ص 119.

ب- الاقتران الصحيح: ويتمثل في استخدام السياسة المالية لتحقيق التوازن الداخلي أما السياسة النقدية فتستخدم من أجل تحقيق التوازن الخارجي، فإذا كان الاقتصاد في النقطة W والتي تمثل حالة التوازن الداخلي المرفق بعجز في التوازن الخارجي، فإتباع سياسة نقدية ذات أسعار فائدة مرتفعة يؤدي إلى دخول رؤوس الأموال الأجنبية، وبالتالي فإن الاقتصاد ينتقل إلى النقطة B والتي تعني أن هناك توازن خارجي واختلال داخلي متمثل في فائض الميزانية في هذه الحالة يتم إتباع سياسة مالية لينتقل الاقتصاد إلى النقطة D وبالاقتزان السليم بين السياستين النقدية والمالية يتم نقل الاقتصاد إلى النقطة S والتي تمثل التوازن (البار، 2017، صفحة 118).

6- القياس الاقتصادي لاستشراف السياسة النقدية في الجزائر.

سنعمل على دراسة العلاقة الاقتصادية للسياسة النقدية بمتغيرات الاقتصاد الكلي في الجزائر وذلك دلالة على استشراف الواقع المستقبلي من خلال الاعتماد على أدوات القياس الاقتصادي وذلك من خلال نماذج (VAR). بالنسبة لإشارات لمعلومات النموذج تكون متباينة حسب النظرية الاقتصادية، فلها تأثير إيجابي على المتغير التابع وتأثير سلبي، ونوضح إشارات معلومات النموذج بالجدول التالي:

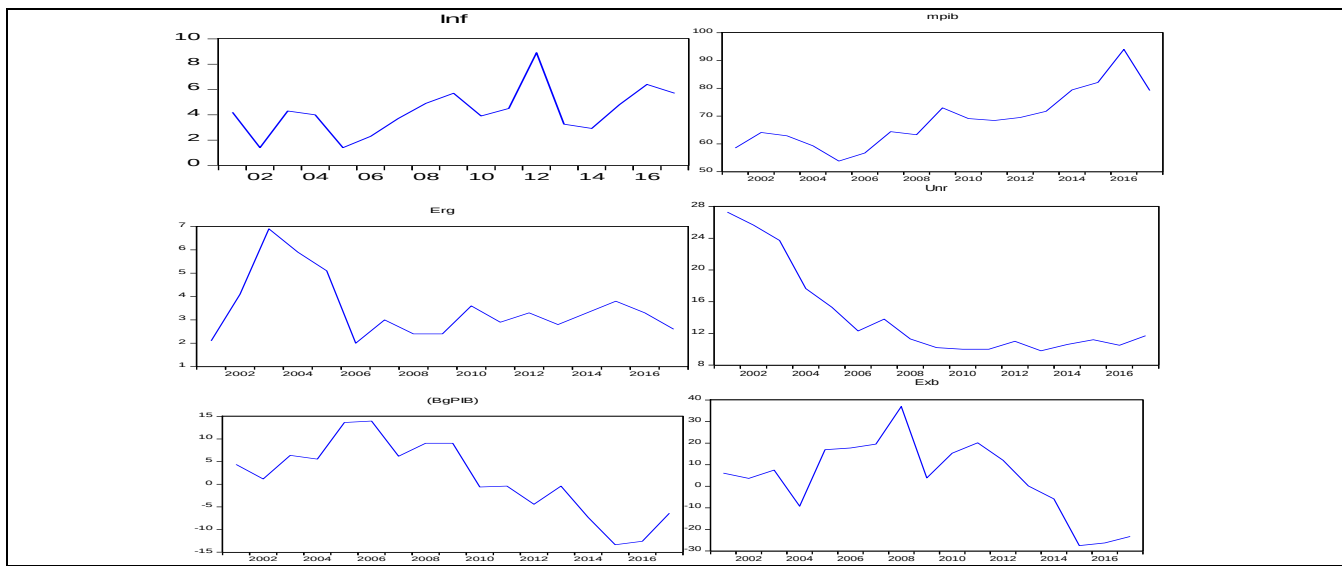
جدول رقم 23: العلاقة النظرية بين مؤشر السياسة النقدية ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي.

Exb_t	$\left(\frac{Bgb}{PIB}\right)_t$	Unr_t	Egr_t	Inf_t	المتغيرات الداخلية
					المتغير المستقل
(-)	(±)	(-)	(+)	(+)	$\left(\frac{M_2}{PIB}\right)_t$

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على الطرح النظري.

المتغير المستقل $\left(\frac{M_2}{PIB}\right)_t$: ويمثل مؤشر السيولة وهو مؤشر للسياسة النقدية يتمثل في العرض النقدي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، وندرس طبيعة العلاقة بين هذا المؤشر على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي كمتغيرات داخلية. المتغيرات التابعة: Inf_t : ويتمثل في معدل التضخم، حسب النظرية الاقتصادية فإنه يتأثر ايجابا بالمتغير المستقل. Egr_t : ويتمثل في النمو الاقتصادي، حسب النظرية الاقتصادية فإنه يتأثر ايجابا بالمتغير المستقل. Unr_t : ويتمثل في معدل البطالة، حسب النظرية الاقتصادية فإنه يتأثر سلبا بالمتغير المستقل. Exb_t : ويتمثل في التوازن الخارجي، حسب النظرية الاقتصادية فإنه يتأثر سلبا بالمتغير المستقل. $\left(\frac{Bgb}{PIB}\right)_t$: ويتمثل في رصيد الميزانية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، حسب النظرية الاقتصادية فإن زيادة السيولة دلالة على وجود تمويل للإيرادات وبالتالي علاقة طردية، أما إذا كانت زيادة السيولة ولا يكون الغرض منها تمويل الإيرادات قفتكون العلاقة عكسية.

الشكل 2: تطور متغيرات الدراسة خلال الفترة (2001-2017)



المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews9.0.

تقدير النموذج: أعطت نتائج التقدير بعد دراسة الاستقرارية والتي بينت أن أغلب متغيرات الدراسة مستقرة بعد إجراء الفروق الأولى كما يوضحه الملحق رقم (1) والتأكد من عدم وجود علاقة تكامل متزامن بين متغيرات الدراسة و بعد تحديد درجة التأخير التي كانت عبارة عن فترة زمنية واحدة أعطى نموذج $Var(1)$ النتائج الممثلة في الجدول أسفله:

الجدول رقم 24: نتائج تقدير $var(1)$

	BGPIB	ERG	INF	EXB	UNR
BGPIB(-1)	0.389287 (0.31463) [1.23728]	-0.024563 (0.07320) [-0.33554]	-0.157455 (0.12153) [-1.29558]	-0.146148 (0.73706) [-0.19828]	-0.101348 (0.05813) [-1.74346]
ERG(-1)	0.902069 (1.13915) [0.79188]	0.206264 (0.26504) [0.77824]	0.154232 (0.44002) [0.35051]	-4.712583 (2.66859) [-1.76594]	-1.151813 (0.21047) [-5.47267]
INF(-1)	0.287166 (0.74708) [0.38439]	-0.068214 (0.17382) [-0.39244]	-0.170108 (0.28857) [-0.58948]	-1.104628 (1.75012) [-0.63117]	-0.304288 (0.13803) [-2.20453]

EXB(-1)	0.037598 (0.10969) [0.34277]	-0.007170 (0.02552) [-0.28093]	0.071514 (0.04237) [1.68788]	0.137453 (0.25696) [0.53492]	-0.034066 (0.02027) [-1.68098]
UNR(-1)	0.013362 (0.26194) [0.05101]	0.147643 (0.06095) [2.42255]	-0.076777 (0.10118) [-0.75881]	-1.081658 (0.61364) [-1.76270]	0.809123 (0.04840) [16.7187]
C	24.45256 (23.1672) [1.05548]	0.992685 (5.39019) [0.18417]	2.228051 (8.94877) [0.24898]	164.8054 (54.2719) [3.03666]	13.66038 (4.28031) [3.19144]
MPIB	-0.414545 (0.25121) [-1.65018]	0.001539 (0.05845) [0.02633]	0.045830 (0.09704) [0.47230]	-1.793676 (0.58849) [-3.04791]	-0.088438 (0.04641) [-1.90545]
R-squared	0.826632	0.621952	0.485583	0.797667	0.982191
Adj. R-squared	0.711054	0.369920	0.142638	0.662778	0.970318
Sum sq. resids	187.9833	10.17610	28.04789	1031.630	6.416890
S.E. equation	4.570234	1.063333	1.765342	10.70633	0.844386
F-statistic	71.15213	20.46775	11.41592	51.91350	82.72671
Log likelihood	-42.41313	-19.08264	-27.19361	-56.03347	-15.39378
Akaike AIC	6.176642	3.260330	4.274202	7.879184	2.799222
Schwarz SC	6.514649	3.598338	4.612209	8.217191	3.137229

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج *Eviews9.0*.

2-2-6- تفسير النموذج وتحليل النتائج.

Inf_t : التضخم في علاقته مع مؤشر السيولة يلاحظ ان هناك علاقة طردية وهذا ما يفسر بالإيجاب الذي يدل على توافق حالة الجزائر مع النظرية الاقتصادية (ريغي، 2014، صفحة 115)، ويفسر اقتصادا على ان جزء من التضخم في الجزائر يعود لأسباب نقدية راجعه إلى زيادة السيولة المحلية عن حدها الأمثل، وهذا عند مستوى معنوية 5 %.

Egr_t : النمو الاقتصادي في علاقته مع مؤشر السيولة يلاحظ ان هناك علاقة طردية وهذا ما يفسر بالإيجاب الذي يدل على توافق حالة الجزائر مع النظرية الاقتصادية، ويفسر اقتصاديا على ان الحكومة الجزائرية قد قامت بتمويل جزء من نفقاتها العامة بالإصدار النقدي الجديد وهذا ما كان فعلا، سواء في سنة 2008 وتمثل في زيادة الأجور لدعم الطلب الكلي كأحد مرتكزات برنامج الإنعاش الاقتصادي، وهذا عند مستوى معنوية 5 %.

Unr_t : معدل البطالة له علاقة عكسية مع مؤشر السيولة، وهنا يفسر على ان الاصدارات النقدية التي وجهت لدعم النمو من خلال تمويل النفقات لدعم الطلب الكلي كانت لا تقابل بزيادة الانتاج الحقيقي وبالتالي ليس هناك خلق لوظائف حقيقية، وإنما كان فقد خلق لوظائف مؤقتة أغلبها كان نتيجة برنامج سياسي فقط، وعليه فالزيادة كانت مؤقتة في التشغيل خاصة في ظل عقود التشغيل.

$\left(\frac{Bgb}{PIB}\right)_t$: رصيد الميزانية كنسبة من الناتج كانت له علاقة سالبة مع مؤشر السيولة، ونفسر ذلك على ان التضخم أدى إلى إعطاء تحليل مظلل أي هناك تمويل اسمي للميزانية ولكن في حقيقة الامر التمويل الحقيقي يعكس غير ذلك.

Exb_t : علاقة التوازن الخارجي بمؤشر السيولة كانت سالبة، وهذا ما يؤكد فرضية العجز التوأم في الجزائر حيث أن البرامج التنموية كانت تهدف إلى دعم الطلب الكلي، وما يكون في الاقتصاد الجزائري لا يتوافق مع هذا الطرح لان الجهاز الإنتاجي عاطل

وغير مرن، وعليه سيتم تمويل الطلب الكلي الإضافي بالزيادة في الواردات أي ان الميل الحدي للتسرب يرتفع خاصة الميل الحدي للاستيراد، وعليه سوف نسجل حالة العجز في الميزان التجاري، وعليه علاقة عكسية بين المؤشرين.

7. خاتمة:

بناء على ما سبق فقد توصلنا نتائج تم صياغتها على النحو التالي:

- هناك مجموعة من العوامل التي تحول دون فعالية السياسة النقدية في تحقيق اهدافها ويتعلق الامر بالتعارض في الاهداف والتباطؤ الزمني استقلالية البنك المركزي وكذا الافتتان الصحيح والخاطئ للسياسات الاقتصادية الكلية مع الاهداف.
- يرمي تحقيق الاستقرار الاقتصادي إلى تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية، لكن يمكن أن تتعارض هذه الأهداف مما يكون له آثار غير مرغوب فيها على الأهداف الأخرى.
- بفضل الإصلاحات التي عرفتها السياسة النقدية في الجزائر خلال فترة الدراسة أعادت الاعتبار لها من خلال تطبيق أدواتها للحد من التضخم ودعم النمو الاقتصادي وكذلك التوازن النقدي.
- تعتمد السياسة النقدية في الجزائر على أدواتها غير المباشرة للتأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية الخاصة بالاستقرار الاقتصادي وذلك راجع إلى عدم فعالية الأدوات المباشرة نتيجة للعديد من الازمات في النظام المصرفي خاصة أزمة بنك الخليفة.
- تم تحقيق استقرار اقتصادي في الجزائر لكن نتيجة تطبيق سياسة مالية توسعية بالمحاذاة مع السياسة النقدية، وهذا الاستقرار غير دائم نتيجة عدم استقرار الاقتصاد الجزائري قبل سنة 2014.
- هناك اختلالات في التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر بعد سنة 2014 مما أثر على الاستقرار الاقتصادي وهذا نتيجة عدم استقرار اسعار المحروقات من جهة وعدم التحكم في ادارة السياسة النقدية نتيجة الإصدار المفرط وغير مبرر للنقود في الجزائر.

● الاقتراحات:

- ضرورة إتباع سياسة نقدية أكثر فعالية تقوم على الصرامة والشفافية والدقة في اتخاذ القرار وذلك من خلال اعطاء استقلالية أكثر للسلطة النقدية في اتخاذ قراراتها وتحديد اهدافها.
- السعي لتفعيل أدوات السياسة النقدية غير مباشرة من خلال بناء ثقة أكثر جدية بين المجتمع والنظام المالي في الجزائر.
- تفعيل السياسة الاقتصادية الكلية وخاصة السياسة النقدية من خلال وضعها على أساس موضوعية واقتصادية من طرف مختصين وخبراء أو اقتصاديين وماليين دون ادخال الحسابات السياسية، وأن تسعى لتحقيق أهدافها والتي تنمي من الاقتصاد الوطني.
- ضرورة التنسيق بين السياستين النقدية والمالية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي بشكل عام.

8. قائمة المراجع:

Bourbonnais, R. (2006). *Econométrie* (Vol. 1ط). Paris.

أديب قاسم، نعم حميد عبد الخضر شندي. (2016). قياس العلاقة التبادلية بين عرض النقد ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي في العراق للمدة (1980-2013). *الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية*.

أسماء مخاليف. (2017). محددات التضخم في الجزائر مع مقارنة بدوال الاستهلاك،. جامعة الحاج لخضر - باتنة-: أطروحة دكتوراه، تخصص اقتصاد مالي.

الجزائر بنك. (سبتمبر 2017). *التطورات الاقتصادية والنقدي للجزائر*. التقرير السنوي 2016.

إياد عبدالفتاح النصور. (2015). *المفاهيم والنظم الاقتصادية الحديثة: التحليل الاقتصادي والجزئي والكمي* (المجلد 2ط). الاردن: دار صفاء للنشر والتوزيع.

إيمان حملاوي. (2014). دور المؤسسات المالية الدولية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي-دراسة حالة الجزائر(1990-2012). بسكرة: جامعة محمد خيضر .

بنك الجزائر. (2012/2011). *التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر*. التقرير السنوي .

- بنول مظير الجبوري. (2014). دور الإنفاق الحكومي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في العراق للمدة (2003-2012). مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية.
- جميلة الجوزي. (2012). ميزان المدفوعات الجزائري في ظل السعي للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة. مجلة الباحث جامعة ورقلة.
- حبيب قنوني . محمد بن عدة . مليكة ريغي. (ديسمبر، 2014). البطالة والتضخم في الجزائر -دراسة العلاقة بين الظاهرتين "1990-2013". مجلة العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، صفحة 115.
- حورية موقاري. (2015). دور السياسة النقدية في معالجة التضخم في الجزائر(1990-2014). جامعة أكلي محمد أولحاج- البويرة.
- حيدر نعيمة بخيت. (2013). سياسات الاستقرار الاقتصادي في مصر والصين والولايات المتحدة (المجلد ط1). عمان: دار أمانة للنشر والتوزيع.
- رشيد بلخريصات، بن سعيد محمد. (2005/09/08). فعالية المنظمات الحكومية في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية. التشغيل الكامل، المؤتمر العلمي الدول حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات. جامعة ورقلة.
- عبد القادر خليل. (بلا تاريخ). اضاءات حول الجهاز المصرفي والسياسات النقدية ومقاربات كمية (المجلد ط2). الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- عبدالمجيد قدي. (2005). المدخل إلى السياسة الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية (المجلد ط 2). الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- عصام لوشان. (2013). السياسة النقدية ودورها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (1990-2010). جامعة الحاج لخضر - باتنة: رسالة ماجستير، تخصص اقتصاد التنمية.
- فرحات غول. (2017). مدخل الى الاقتصاد (المجلد دون طبعة). الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع.
- فضيل رايس. (2013). تحديات السياسة النقدية ومحددات التضخم في الجزائر 2000-2011. بحوث اقتصادية عربية.
- ليلى معمري، و عائشة سعدون. (جوان، 2016). فعالية السياسة النقدية في محاربة التضخم في الجزائر. مجلة الاقتصاد والتنمية.
- محمد بن البار. (2017). أثر السياسة النقدية والمالية على التضخم في الجزائر خلال الفترة (1986-2014)-دراسة تحليلية قياسية-. أطروحة دكتوراه، جامعة محمد بوضياف، المسيلة.
- محمد صلاح، يونس قرواط، و حنان زلاقي. (سبتمبر، 2018). دراسة تحليلية لمحددات السياسة النقدية في تحقيق أهدافها-إشارة لبعض التجارب المختارة- 2018. مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية.
- محمد فرحي. (2004). التحليل الاقتصادي الكلي ج1: الأسس النظرية (المجلد دون طبعة). دار أسامة للنشر والتوزيع.
- مصطفى عبد اللطيف. (2008). مصطفى عبد اللطيف (المجلد العدد 6). جلنعة ورقلة.
- موسى بوشنب. (2015). فعالية السياسة النقدية في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر(2000-2013). مجلة معارف.
- ناجية صالح، و فتيحة مخناش. (11-12/03/2013). أثر برنامج دعم الانعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامج التنمية الخماسي على النمو الاقتصادي (2001-2014) نحو تحديات آفاق النمو الاقتصادي الفعلي والمستديم. المؤتمر الدولي: تقييم آثار برامج الاستثمار العامة وانعكاسا. جامعة سطيف 1.
- نوة بن يوسف. (2016). تأثير التضخم على المتغيرات الاقتصادية الكلية دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1970-2012. (دكتوراه، تخصص اقتصاد تطبيقي، المحرر) جامعة محمد خيضر بسكرة.